الأمم المتحدة

A/C.2/54/SR.28

Distr.: General

24 January 2000
Arabic
Original: French

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
الوثائق الرسمية

**اللجنة الثانية**

**محضر موجز للجلسة ٢٨**

**المعقودة في المقر، بنيويورك،**

**يوم الاثنين، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠**

**الرئيس:** السيد أولهايه (جيبوتي)

## المحتويات

**البند ٩٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصادي الكلي:**

(أ) النظر على صعيد حكومي دولي رفيع المستوى في موضوع تمويل التنمية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

**افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥**

**البند ٩٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصادي الكلي:**

**(أ) النظر على صعيد حكومي دولي رفيع المستوى في موضوع تمويل التنمية**

١ - **السيد شارما** (الهند): تكلم بصفته نائبا لرئيس الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بتمويل التنمية، فعرض تقرير الفريق (A/54/28) الذي أعده الفريق العامل عملا بقراري الجمعية العامة ١٧٩/٥٢ و ١٧٣/٥٣. وقد وضع الفريق العامل عدة توصيات بشأن نطاق الحدث الحكومي الدولي رفيع المستوى، وجدول أعماله وشكل هذا الحدث الرفيع المستوى المزمع عقده في سنة ٢٠٠١. وقد أبرز الفريق على وجه الخصوص، أن الحدث سيعالج بطريقة شمولية في إطار العولمة والاعتماد المتبادل، مسائل وطنية ودولية وهيكلية ذات صلة بتمويل التنمية. وبخصوص نطاق الحدث، اقترح أن يعرض المجتمعون لمسائل مثل الموارد المالية المحلية، والموارد الدولية، والتعاون المالي الدولي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف وطأة الديون، وتنكب الأزمات المالية الدولية والحاجات المحددة التي تطلبها البلدان النامية التي تعاني من صعوبات في اجتذاب موارد من أجل التنمية.

٢ - وعندما يتعلق الأمر بجدول أعمال الحدث، اقترح الفريق العامل تناول ثماني مسائل: تعبئة الموارد الداخلية لأجل التنمية؛ التعاون المالي الدولي من أجل التنمية؛ الدين الخارجي؛ التمويل لأجل التجارة والتنمية؛ مصادر التمويل المبتكرة؛ إدارة النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية، الترابط بين العناصر الرئيسية وغيرها من المواضيع الخاصة. وفيما يتعلق بشكل الحدث، رأى الفريق العامل أن يكون في شكل اجتماع حكومي دولي رفيع المستوى، على الأقل بالمستوى الوزاري. وينبغي أن يثير جدول أعماله اهتمام مختلف الوزراء، مثل وزراء المالية، والتجارة والتنمية والشؤون الخارجية. وينبغي أن يشترك في الأعمال التحضيرية للحدث وفي الحدث نفسه جميع الأطراف أصحاب المصالح وكذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ويمكن للحدث أن ينعقد في مقر الجمعية العامة وأن يشمل مناقشة عامة رفيعة المستوى على مدى ثلاثة أو أربعة أيام. واختتم قائلا إنه من الأهمية بمكان أن تثار حوله الدعاية التي يستحقها. ويرى الفريق العامل أن الأعمال التحضيرية تعتبر أساسية، وينبغي أن يشارك فيها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأعضاء المؤسسات المتخصصة وغير ذلك من المراقبين. ومن المناسب عرض تقرير عن مدى التقدم في الأعمال على الجمعية في دورتها الخامسة والخمسين.

٣ - **السيد ديساي** (الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): أشار إلى أن الأحداث الكبيرة التي نظمتها الأمم المتحدة في التسعينات تناولت مواضيع مشتركة مثل حشد الدعم من طائفة كبيرة من المؤسسات مثل وزارات البيئة، والتعليم والصحة أو الزراعة، وهي التي قد ساعدت على زيادة مصداقية الأحداث. ولبلوغ هذه النتيجة، يجب أن يولى الحدث اهتماما إلى التدابير المتخذة على صعيد وطني. والصفة المميزة الثانية لأنواع الحدث المنظمة في التسعينات أنها كانت تهدف إلى إبرام اتفاقات حكومية دولية، وكانت ترحب أيضا بمساهمات من مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وبالتالي كانت تزداد أهميتها في أعين الجمهور العام.

ولكي يحقق الحدث نجاحاً، ينبغي أن تكون الأعمال التحضيرية بناءة. ولهذا من الأهمية البت بعناية في نوع الأعمال التحضيرية التي يشرع في الاضطلاع بها.

٤ - **السيد انسانالي** (غيانا): تكلم بإسم مجموعة الـ٧٧ والصين، فقال إنه من الأمور العاجلة تدعيم التعاون من أجل التنمية، حيث خلافا لذلك سوف تتحول وعود العولمة إلى سراب بالنسبة للغالبية العظمى من الدول.

٥ - وأضاف قائلا إن استمرار وجود التخلف في عصر يسوده ازدهار كبير أمر ليس له ما يبرره. وفي غياب مناخ عالمي مستقر وآمن وملائم للنمو الاقتصادي وللتنمية، فإن نواحي التقدم الاجتماعي - الاقتصادي للدول يمكن أن تكتسح بضربة واحدة. كما أظهرت ذلك الأزمة المالية الآسيوية، ودون إنكار مسؤولية الدول عن تنميتها، لا يمكن للإنسان أن يتجاهل أهمية الجهود الدولية المبذولة من أجل التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

٦ - واستطرد قائلا إن النظر في طرق ووسائل تمويل التنمية يمثل فرصة لخلق شراكة جديدة في خدمة التنمية. وهذه فرصة يتعين على المجتمع الدولي اقتناصها بأي ثمن، مسترشدا بمنطقة الأمم المتحدة. وقال إن مجموعة الـ٧٧ والصين تدعم التوصيات التي صاغها الفريق العامل التابع للجمعية العامة بشأن شكل الحدث ونطاقه وجدول أعمال الحدث المقترح وأعماله التحضيرية.

٧ - ومضى قائلا إن الوقت قد حان للنظر بشكل أدق في طبيعة وهيكل الأعمال التحضيرية، والهيئات المدعوة إلى الاشتراك وطرائق اشتراكها، وخصوصا شكل الحدث نفسه، ومستوى المشاركة الحكومية الدولية وطبيعة الوثائق الختامية الصادرة عنه. وقال إن تقرير الفريق العامل يعرض توجيهات مفيدة في هذا الصدد. وترى مجموعة الـ٧٧ والصين أن يكون جدول أعمال الحدث واسع النطاق بما فيه الكفاية من أجل استلفات انتباه جميع الأطراف أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والدولي. وينبغي أن تشترك في الأعمال التحضيرية مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، والمؤسسات الإقليمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وأن تشترك في الحدث نفسه وفي تنفيذ القرارات التي سوف تعتمد هناك.

٨ - ومضى قائلا إن مجموعة الـ٧٧ والصين اقترحت، أثناء المناقشات التي جرت على مستوى رفيع في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ١٩٩٩، إنشاء فرقة عاملة مؤلفة من ممثلين للأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تكون مكلفة بتحديد طرائق يتم بها التعاون على جميع مراحل العملية، أي معرفة الاستعدادات والحدث نفسه ومتابعة الحدث. وينبغي للجمعية العامة أن تلفت انتباه مختلف الهيئات التابعة للأمم المتحدة إلى هذا الحدث قبل أن تستطيع التفكير بجدية في اشتراكها في الحدث. ومن الأهمية أيضا بحث الطرائق والآثار المترتبة على اشتراك المنظمات غير الحكومية في الحدث. وفي هذا الصدد، قد يكون من المفيد التماس نصائح مكتب الاتصال الخاص بالمنظمات غير الحكومية، وعند الاقتضاء، نصائح منظمي المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس. وينبغي دعوة الأمين العام إلى إجراء مشاورات مع المنظمات غير الحكومية وصوغ اقتراحات بشأن اشتراكها في الحدث.

٩ - واختتم قائلا إن اللحظة قد حانت لتناول التفاصيل العملية. وينبغي للقرار الذي سوف تعتمده اللجنة الثانية أن يحدد بالضبط الخطوات الإجرائية التي تتخذ من أجل إنشاء اللجنة التحضيرية، التي ينبغي أن تبدأ أعمالها في موعد لايتجاوز كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

١٠ - **السيدة راسي** (فنلندا): تكلمت بإسم الاتحاد الأوروبي، وأوضحت أن إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا. وكذلك قبرص ومالطة تضم أصواتها مؤيدة ما تقوله هي في بيانها.

١١ - وأضافت قائلة إنه ينبغي في لحظة تحديد المواضيع ذات الأولوية التي سوف تعرض على الحدث الرفيع المستوى، اختيار المجالات التي يمكن فيها بلوغ تفهم أفضل للمسائل المعقدة الخاصة بتمويل التنمية، وبتحقيق نتائج ملموسة ومضاعفة أثر التدابير المتخذة، واختيار المجالات حيث يستطيع فيها الإنسان أن يولي اهتماما خاصا للمشاكل المحددة التي يواجهها أقل البلدان نموا.

١٢ - ومضت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية كبيرة على الأدوار التي يؤديها مختلف أشكال تمويل التنمية وعلى التدابير التي تتوخى زيادة تكامل هذه الأشكال. ومن الضروري زيادة توضيح دور المساعدة الإنمائية الرسمية والأشكال التي تستطيع أن تتخذها، ومدى فاعليتها وعلاقتها بمصادر التمويل الأخرى. ومن ناحية أخرى، من الأهمية البحث عن مصادر جديدة للتمويل وخلق آليات مبتكرة تعزز اشتراك القطاع الخاص في الجهود المبذولة من أجل التنمية المستدامة. وينبغي أن تتعاون مؤسسات بريتون وودز وخصوصا البنك الدولي مع الأمم المتحدة والحكومات في هذا المجال. وقالت إن الاتحاد الأوروبي يؤيد أن يتخذ الحدث النهائي شكلا مبتكرا. ويرى أن يلعب صندوق النقد الدولي دورا مكملا لدور البنك الدولي.

١٣ - وأردفت قائلة إن الحكومات اقترحت إنشاء فرقة عاملة مشتركة مكلفة بتيسير اشتراك مؤسسات بريتون وودز في عملية التحضير للحدث. وينبغي الحرص على أن تشترك المنظمات والحكومات في أعمال هذه الفرقه العاملة وتحديد مهلة زمنية معقولة من أجل إنجاز هذه الأعمال.

١٤ - ومضت قائلة إن الاتحاد الأوروبي مقتنع بأنه من الأمور الأساسية، من أجل نجاح الأعمال التحضيرية والحدث أن تشترك فيه جهات فاعلة عديدة. وينبغي إذن دعوة مختلف المنظمات الدولية، بما في ذلك المؤسسات المالية مثل صندوق النقد الدولي، والبنوك المتعددة الأطراف المعنية بالتنمية، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومنظمة التجارة والتنمية وغيرها من المنظمات المهتمة بالأمر، إلى جانب ممثلين عن القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية وغير ذلك من ممثلي المجتمع المدني.

١٥ - واستطردت قائلة إن بناء المؤسسات الوطنية والاستقرار الوطني يعتبران من الأمور الأساسية من أجل خلق إطار موات لتمويل التنمية، وللنمو الاقتصادي وللديمقراطية أو الشفافية. ولهذا من الأهمية أن تضع الدول المستفيدة برامج التنمية وأن تسهم جميع الأطراف أصحاب المصلحة، وخاصة على الصعيد الوطني، في إيجاد الظروف التي تسمح باجتذاب موارد من أجل التنمية.

١٦ - **السيد أوسي دانكواه** (غانا): قال إن وفده يضم صوته مؤيدا بيان مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأشار إلى التوصيات التي جرت صياغتها في تقرير الفريق العامل المخصص التابع للجمعية العامة، وقال إنها تعكس ثلاثة شواغل: الأول: تنظيم حدث عالمي النطاق لا يكرر ما سبق قوله في محافل أخرى، وأن يكون التركيز أولا على الصلات بين السياسات المالية والنقدية والتجارية وأثرها على التنمية؛ الثاني، التأكيد على اشتراك جميع أصحاب المصلحة، ومن بينها المؤسسات الكبيرة المتعددة الأطراف، والقطاع الخاص والمجتمع المدني؛ الثالث، اجتذاب اهتمام الرأي العام إلى دور منظمة الأمم المتحدة في إدارة وتنظيم الشؤون العالمية.

١٧ - وأضاف قائلا إن الحدث المكرس لتمويل التنمية ينبغي أن يكون هدفه خلق شراكات تيسّر حشد الموارد. وقال إن وفده يرحب، في هذا الصدد، بالدعم الذي أبداه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. فتحقيق هذا الهدف يعتمد على جوانب التقدم المحرز في المجالات الأساسية مثل النهج المتكامل إزاء مسائل التمويل والتجارة والتنمية وتنفيذ النتائج التي أسفرت عنها مؤتمرات القمة الكبيرة ومؤتمرات الأمم المتحدة خلال التسعينات.

١٨ - واستطرد قائلا إنه ينبغي إنشاء لجنة تحضيرية في أسرع وقت مستطاع. ويؤيد وفده اتباع نهج مرن يسمح بضمان الحصول على تأييد مؤسسات بريتون وودز للقرارات المتخذة ويسمح بصوغ وثيقة ختامية كاملة تتمتع بفرصة التطبيق. وفي الواقع هناك عدد من الإعلانات وبرامج العمل وغير ذلك من الاتفاقات لا تصلح لشيء سوى أن تسترجع ما هي النقطة التي فشلت عندها اجراءات التنمية.

١٩ - وأردف قائلا إن وفده يؤيد الاقتراحات الرامية إلى دعوة مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية إلى الاشتراك في الأعمال التحضيرية، وفي الحدث نفسه، وفي الاستعلام عن طرائق فعلية تشارك بها تلك الهيئات. ومن الأمور الأساسية الحصول على إجابة من هذه الهيئات قبل انعقاد الدورة الأولى للجنة التحضيرية. وينبغي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يؤدي دورا ناشطا. وقال إنه لم يحدث أبدا من قبل إلتقاء أفكار بهذا الشكل بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، ومن اللائق الاستفادة من هذا الالتقاء. وحيث أن الأمم المتحدة تستطيع أن تؤكد تفوقها، فيجب عليها أن تكون قادرة على حض المؤسسات الأخرى على الاشتراك في العملية التحضيرية. وأي اشتراك هامشي من هذه المؤسسات في الحدث لن يظهر قوة الأمم المتحدة بل أنه سوف يثبت على العكس انعدام تأثيرها.

٢٠- وأثنى على الاقتراح الرامي إلى إنشاء فرقة عاملة مشتركة مكلفة بتسهيل اشتراك مؤسسات بريتون وودز في الحدث. وأضاف قائلا إن بلده يوصي بأن يشترك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بصفته إحدى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، في الجهود التي تبذلها هذه الفرقة العاملة.

٢١ - وفيما يتعلق بالحدث نفسه قال ان غانا تؤيد تبادلا للآراء من نوع منتدى دافوس الذي يتم تنظيمه بطريقة مرنة بما فيه الكفاية من أجل ضمان التفاعل بين وزراء التجارة والمالية والعلاقات الخارجية والمديرين التنفيذيين لمؤسسات بريتون وودز وممثلي الأمم المتحدة وجميع ممثلي الحكومات والقطاع الخاص. وينبغي لمثل هذا التفاعل أن يؤدي في تلك المرة إلي إبرام اتفاق شراكة مع القطاع الخاص وإلى صوغ إعلان أو وثيقة أخرى

تحدد التدابير التي يتعين اتخاذها من البلدان النامية والبلدان الصناعية والمؤسسات المتعددة الأطراف من أجل تحقيق هدف الحدث.

٢٢ - **السيد غلاغر** (الولايات المتحدة): قال إن حكومته مهتمة للغاية بإجراء الحوار حول تمويل التنمية الذي كانت الجمعية العامة قد استهلته في سنة ١٩٩٧. وأضاف أن حكومته ترحب بالمناقشات المثمرة التي أجراها الفريق العامل المعني بتمويل التنمية؛ والتي تتصف بالصراحة وعمق التفكير والجدية، والتي ينبغي أن تحدد الطابع الذي تتخذه المناقشات المقبلة بشأن موضوع في غاية الأهمية للتنمية. وقد عززت دورات انعقاد الفريق العامل تفهم وفده للآراء التي أبدتها بلدان أخرى بشأن جوانب كثيرة لتمويل التنمية. وأضاف أن هذه الآراء قد أحيلت إلى السلطات المختصة في واشنطن، حيث أنها أثارت قدرا كبيرا من الجدال ومكنت راسمي السياسات العامة أن يكونوا على مزيد من الوعي بالشواغل التي تقلق البلدان الأخرى.

٢٣ - واستطرد قائلا إنه مجاراة للنهج التدريجي إزاء تمويل التنمية والذي نادى به وفده دائما، يعتقد وفده أنه لابد أن تكون الخطوة التالية هي التوصل إلى اتفاق بشأن قرار إجرائي ينشئ تدابير ملموسة من أجل تحريك العملية إلى الأمام. ومن أجل تحقيق النجاح للحدث الرفيع المستوى في سنة ٢٠٠١، فإنه يتطلب ضمان مشاركة عريضة في كل من العملية التحضيرية وفي الحدث، وخصوصا من جانب مؤسسات بريتون وودز (سواء عن طريق المشاركة في الرعاية أو في نوع آخر من الآلية)، بمنظمات أخرى دولية وإقليمية منشغلة بالتمويل لأجل التنمية، وخصوصا المصارف الإنمائية الإقليمية التي تتمتع بخبرات عملية واسعة النطاق في الميدان، ومن القطاع الخاص الذي يوفر معظم التمويل من أجل النمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم.

٢٤ - وثانيا، ينبغي البت في المرحلة الحالية من العملية التحضيرية فيما إذا كان يتعين الإبقاء على نظام المشاركة في الرئاسة التي ثبتت فعاليتها، أم يستخدم مكتب تقليدي أو مكتب موسع، أم يتم اختيار إطار آخر تماما. ورغم إن وفده ليس لديه تفضيل محدد، فإنه يعتقد أنه الهيكل الذي يتم اختياره ينبغي أن يُشكَّل سلفا بشكل جيد لضمان استمرارية العضوية طوال فترة العملية التحضيرية والحدث رفيع المستوى. ويعتقد وفده أيضا أنه ينبغي أن يسود جو الشفافية والوضوح في جميع مراحل المداولات.

٢٥ - ومن ناحية ثالثة، قال إن وفده يرى أنه سيكون من المفيد إنشاء فريق استشاري، مثل فرقة عاملة مشتركة من النوع الذي أوصى به المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بحيث تعمل الفرقة مع شركاء رئيسيين لوضع خيارات من أجل إشراك جهات فاعلة أخرى في التمويل من أجل عملية التنمية. وهذه الخيارات يمكن فيما بعد تقديمها للدول الأعضاء. وفيما يتعلق بنطاق وجدول أعمال الحدث، فإن وفده يوافق على وجوب اتباع التوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل، ويوافق على أنه ينبغي النظر في جميع جوانب التمويل، بما في ذلك العلاقات المتبادلة بين مختلف أنواع التمويل ووسائل ضمان أن تسهم الأموال المفرج عنها في أنشطة الأهداف الإنمائية التي حددتها المؤتمرات العالمية المعقودة في التسعينات. واختتم قائلا إنه يود أن يعيد تكرار الإلتزام القوي من جانب وفده بالعمل مع وفود أخرى في جميع مراحل العملية التحضيرية بهدف تعبئة مزيد من الموارد من أجل التنمية.

٢٦ - **السيد شولكوف** (الاتحاد الروسي): شكر الفريق العامل المفتوح باب العضوية المخصص لتمويل التنمية الذي أنجز مهمته تماما، على ما جاء في تقريره الرائع (A/54/28). وقال إن الحدث الحكومي الدولي رفيع المستوى لعام ٢٠٠١ ينبغي أن يشرك منظمات دولية، من بينها الأمم المتحدة، وأن يشرك، بسبب الجوانب المالية للحدث، مؤسسات بريتون وودز. وينبغي أن تتألف العملية التحضيرية من مرحلتين: في الأولى، يجب تحديد برنامج أو جدول أعمال؛ وفي الثانية، يجب اختيار الشكل للحدث الرفيع المستوى.

٢٧ - **السيد اسكانيرو** (المكسيك): تكلم بالنيابة عن "مجموعة ريو"، فقال إن أعضاء المجموعة يولون اهتماما خاصا لأعمال اللجنة الثانية بشأن المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي لأنهم قد عانو كثيرا من عدم الاستقرار المالي ومن آثار الأزمات المالية الدولية، بما في ذلك نواحي التباطؤ الاقتصادي، وانخفاض في الصادرات، وخصوصا في السلع الأساسية والمنتجات شبه المصنعة، وزيادة في العجز بميزان المدفوعات وانخفاض في حجم الاحتياطيات الدولية. وفي ظل هذه الظروف، كانت الأمم المتحدة هي أنسب محفل دولي للمداولات حول المشاكل الاقتصادية العالمية. وينبغي للاضطرابات المالية الأخيرة ومشاكل العولمة أن تحفز الأمم المتحدة للبحث عن حلول، وخصوصا، عن طريق اتخاذ إجراءات متضافرة من الدول الأعضاء للتغلب على العقبات التي تعوق التنمية.

٢٨ - وأضاف قائلا إن تقدما قد أحرز منذ اعتماد القرار ١٧٩/٥٢ الصادر من الجمعية العامة، وذلك بفضل التشاور المشترك بين الحكومات وتدارس موضوع تمويل التنمية، بيد أن أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية المخصص لتمويل التنمية قد أظهر الحاجة إلى توسيع المناقشة وتعميقها على حد سواء. ففي الأجل القصير أصبح من الأمور الملحة والأساسية أن تبت الجمعية العامة في مسألة الاستعداد التقني من أجل الحدث الدولي رفيع المستوى في دورته العادية الحالية، فبهذا يتسنى فحص جميع جوانب تمويل التنمية، بما في ذلك مسألة تدفقات رؤوس الأموال العامة والخاصة، ومشكلة الديون الخارجية العامة والخاصة. والفحص الدقيق للنظام المالي الدولي وإيجاد بيئة دولية مؤاتية ومصادر جديدة وابتكارية لتمويل التنمية.

٢٩ - وبسبب أهمية الأعمال التحضيرية وبدافع الاهتمام الشديد بالتشاور، يجب إنشاء آلية رحبة للتشاور بين الوكالات المتخصصة. واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، وداخل ميدان الاختصاص بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية التي تتناول مشاكل محددة خاصة بتمويل التنمية، وكذلك القطاع الخاص وهو جهة فاعلة هامة أخرى.

٣٠ - وأردف قائلا إنه لا ينبغي تجاهل البعد الإقليمي لهذا الجهد، ولهذا ينبغي تنظيم اجتماعات إقليمية رفيعة المستوى، مع اشتراك الوكالات الحكومية والحكومية الدولية في مجالات الشؤون الخارجية والموارد المالية والمصارف المركزية والتجارة والتنمية الاجتماعية. وفي هذا الصدد، لاحظت "مجموعة ريو" أن بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد عقدت، تنفيذا لقرار الجمعية العامة ١٧٢/٥٣، وبدعم من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، اجتماعا إقليميا رفيع المستوى في أيلول/سبتمبر في المكسيك، حول موضوع "نحو نظام مالي دولي أكثر استقرارا وتنبؤا باحتمالاته، والعلاقة بين مثل هذا النظام والتنمية الاجتماعية". وقد شارك في هذا الاجتماع مسؤولون رفيعو المستوى من بلدان المنطقة، وخبراء وممثلون بارزون من المؤسسات

المتعددة الأطراف في الميادين المالية والاجتماعية. وقد أكد الاجتماع مدى الحاجة الملحة إلى إعادة تحديد النظام المالي العالمي من منظور خاص بالتنمية الاجتماعية والدور الرئيسي للأمم المتحدة في المعاونة على إعادة تحديد توافق الآراء الدولي اللازم لمثل هذا الفحص الدقيق. وقال إن الدول الأعضاء في "مجموعة ريو" سوف تبذل كل ما في وسعها لضمان أن يسفر الحدث سنة ٢٠٠١ عن تدابير ملموسة للنهوض بتنمية منصفة على نطاق عالمي.

٣١ - **السيد روزنتال** (غواتيمالا): بعد أن أعلن أنه يضم صوت وفده مؤيدا البيان الذي أدلى به ممثل غيانا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين والبيان الذي أدلى به ممثل المكسيك نيابة عن مجموعة ريو، قال إن تقرير فريق الأمم المتحدة العامل المفتوح باب العضوية المخصص، الوارد في الوثيقة A/54/28، لم يعكس تماما ما تضمنته المداولات من ثراء وعمق ونطاق واسع. وفي واقع الأمر، توصل المشتركون إلى استنتاجين: الأول، وهو بشأن تحديد المضمون ونطاق الحدث المعتزم في قرار الجمعية العامة ١٧٩/٥٢، فقد جرى وصفه وصفا دقيقا في التقرير. والاستنتاج الثاني، الذي لا يقل عن الأول أهمية، إن لم يكن أكثر، لم يرد له ذكر. الاعتراف بالأثر الضخم الممكن لتلك المبادرة على التنمية.

٣٢ - وأضاف قائلا إنه رغم استنباط المواصفات تدريجيا عن طريق الحوار والتشاور، فإن الموضوع الأساسي للحدث، الذي سوف تدور حوله المناقشات، مازال لم يتحدد بعد. وقال إن وفده يرى أنه ليس هناك شك في أن التمويل بمعناه الأعم وهو حشد المدخرات واستعمالها من أجل الاستثمار، يعتبر واحدا من أعمدة التنمية المستدامة، مع وجود الدور الحاسم الذي تؤديه في الاستقرار والنمو بروح من العدالة. وأشار إلى أن نطاق المواضيع التي اقترحها الفريق العامل المخصص تعتبر واسعة النطاق جدا، لأنها تشمل مسائل تتصل بكل من السياسة الداخلية والتعاون الدولي، وبدلا عن التركيز بشكل زائف وسطحي على واحد أو الآخر من العنصرين هذين، وصف الفريق العامل التفاعل المعقد بينهما. وقال إن الموضوعات المختارة

تنتقل أيضا من النظرية - المكونات المختلفة اللازمة لإيجاد ظروف مواتية للمدخرات والاستثمار - إلى الواقع، وعلى سبيل المثال، كيف نمنع البلدان من المبالغة في حماسها للمزايا المالية المكتسبة.

٣٣ - واستطرد في كلامه، فلفت النظر إلى الجملة الأخيرة من الفقرة ١٥، التي تنص على ما يلي ".... فإن الحدث سيعالج أيضا موضوع التنمية من المنظور المالي". وفي الواقع. فإن الأمم المتحدة ترى، وهي تتكلم عن "التمويل من أجل التنمية"، أن يوضع التركيز على "التنمية"، ذلك لأن هذا هو المجال المشروع لخبرتها الفنية، وهي لا ينبغي أن تغامر بالدخول في مجالات اختصاص منظمات أخرى. ومن ناحية أخرى، من الأمور الأساسية لضمان المشاركة العريضة للمؤسسات المعنية بمسائل الموارد المالية، وخصوصا مؤسسات بريتون وودز. وهكذا، سيكون من المفيد تحديد الطرائق لتلك المشاركة التي تتراوح من مجرد الحضور كمراقبين إلى المشاركة في رعاية الحدث. وأوضح أن غواتيمالا تؤيد إنشاء فرقة عمل خاصة لتحديد تلك الشراكة، وهي ترى أن تتألف فرقة العمل من عشرة أو ما شابه ذلك من ممثلي الأمانة العامة وإدارة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والوكالات الحكومية الدولية المعنية التابعة لهما، وينبغي أن تركز هذه الجهات على دراسة الحدود التي يمكن داخلها للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف أن تشارك في الأنشطة، على أن يكون مفهوما أن القرار الأخير إنما يقع في أيدي الدول الأعضاء.

٣٤ - ومضى قائلا إن غواتيمالا تود أن ترى الاجتماع الرفيع المستوى يتخذ شكل مؤتمر دولي يضم معا وزراء للشؤون الخارجية وللاقتصاد وللمالية أو التعاون الدولي، وأن يعقد في المقر أو في إحدى الدول الأعضاء. وقال إن الأمم المتحدة هي الوحيدة التي لها الشرعية والسلطة المعنوية للدعوة إلى عقد مثل هذا الفريق المتنوع من الجهات الفاعلة الوطنية. وأضاف قائلا إن غواتيمالا ليس لديها اعتراض على المشاركة الواسعة من القطاع غير الحكومي في المؤتمر، وخصوصا المنظمات العاملة في ميادين الصيرفة والمالية. ومضى قائلا إن غواتيمالا تؤيد إنشاء لجنة تحضيرية، يمكن أن تتخذ شكل فريق عامل مخصص ومفتوح باب العضوية، حيث من الواضح أن نجاح المؤتمر وأثره سوف يتوقفان على نوعية العملية التحضيرية.

٣٥ - واختتم قائلا إن المجتمع الدولي تسنح له الفرصة في بداية ألفية جديدة بأن يعيد التفكير في أنشطته الإنمائية. وقال إن الأمم المتحدة، يمكنها، بعد تناول مواضيع مثل البيئة والمساواة بين الجنسين وحقوق الطفل والاندماج الاجتماعي، أن تركز على التمويل من أجل التنمية، وهو ما سيمكنها من جعل أنشطتها الإنمائية ملموسة، وبالتعاون مع المؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى، تستكشف أفضل الطرق لتوفر للبشرية ظروف معيشية كريمة.

٣٦ - **السيد توديلا** (بيرو): قال إن وفده يضم صوته مؤيدا ما جاء في البيان الذي أدلى به ممثل غيانا نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، وما جاء في بيان ممثل المكسيك نيابة عن "مجموعة ريو"، وأضاف أن مسألة تمويل التنمية قد أوجدت تطلعات كبيرة في كل من البلدان النامية والبلدان الصناعية، وخصوصا منذ أن استقر بوضوح أن الفقر في العالم آخذ في الازياد لعدة أسباب - عدم وجود سياسات اقتصادية محلية وافية، والأزمات المالية، والكوارث الطبيعية، وتصاعد الصراعات. وأشار إلى أن النمو الاقتصادي العالمي قد بلغ متوسطا قدره خمسة في المائة أثناء التسعينات؛ وكان هذا يقل بنسبة ٢ في المائة عما كان مستهدفا، والأخطر من هذا، هو أنه، بعد نكسة ١٩٩٧، بلغ طورا من أطوار الاستقرار عند نسبة ٢ في المائة منذ سنة ١٩٩٨. وفي إطار عقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع، أصبح من المسلم به أن إعادة النشاط الاقتصادي يعتمد على الموارد المالية المحلية والخارجية. ورغم أن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية نحو البلدان النامية قد إزداد في بداية التسعينات، تسببت الأزمة الآسيوية في تدهوره بشكل مفاجئ. وللحد من وطأة الفقر، من الضروري البدء بتخفيف أعباء الديون على البلدان النامية، وخصوصا البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ومن ثم ظهرت أهمية المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومبادرة كولونيا والبيانات التي أدلى بها قادة مؤسسات بريتون وودز. وهناك عامل هام آخر وهو سياسات الانفتاح الاقتصادي والمالي التي انتهجتها البلدان ذات الدخول المتوسطة التي كانت، في كثير الأحيان، قادرة على إعادة تنشيط اقتصاداتها وأسواقها، ولو أن الأزمات المالية والعولمة والكوارث الطبيعية تركت أثرا سلبيا على تقدمها. وقال إن بيرو تعترف بالجهود التي تبذلها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والأمم المتحدة في مجال المساعدة الإنمائية.

٣٧ - واستطرد قائلا حيث أن التنمية تتطلب الاستقرار والقابلية للتنبؤ، فإن بيرو انضمت إلى بلدان أخرى في دعوة البلدان النامية إلى القضاء على النزعة الحمائية في التجارة والخدمات؛ وهي تأمل في أن يقوم المجتمع الدولي بدراسة آليات تدفقات رؤوس الأموال التي توقفت فجأة لدرجة أن بعض البلدان تعرض لعدم الاستقرار. وقال إن الأزمة عالمية، وينبغي أن يكون الحل عالميا أيضا. وينبغي أن تحاول الدول أن تتوقع حدوث أزمات وأن

تعمل على أن تتخذ مؤسسات بريتون وودز التدابير الضرورية لإعادة الهيكلة. وقال إن الأمم المتحدة هي المنظمة الدولية الوحيدة القادرة على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الأفكار ومسارات العمل التي يتعين اتخاذها بخصوص التنمية وغيرها من المسائل العالمية، رغم أن مسألة تمويل التنمية تحتاج إلى معالجتها وفقا للالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي بالفعل.

٣٨ - ومضى قائلا إن تقرير فريق الجمعية العامة العامل المفتوح باب العضوية المخصص لتمويل التنمية (A/54/28) يعطي صورة شاملة مثيرة للاهتمام عن المشاكل الوطنية والدولية المتعلقة بالتمويل من أجل التنمية في إطار العولمة والاعتماد المتبادل. وبغية إيلاء مزيد من التأكيد على مسألة تمويل التنمية، ينبغي مع ذلك أن يستند هذا التمويل إلى خمسة عوامل رئيسية: (١) الموارد الدولية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر والتبادل التجاري وغير ذلك من التدفقات الخاصة؛ (٢) موارد التمويل الداخلية؛ (٣) تدابير التعاون المالي الدولي من أجل التنمية وتدابير تخفيف وطأة الديون؛ (٤) المشاكل المتصلة بالنظم النقدية والمالية والتجارية ودور صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية؛ و(٥) الاحتياجات والشواغل الخاصة بالبلدان. وفيما يتعلق بالشكل، قال إن بيرو تفضل انعقاد اجتماع حكومي دولي رفيع المستوى ليعالج جميع المواضيع، عاملا بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. ولا ينبغي أن يستغرق الحدث أكثر من ثلاثة أيام، وينبغي إعطاؤه قدرا كبير من الوضوح، حيث أن الرأي العام مهتم بالحلول لمشاكل الفقر وكيفية إمكان تمويل التنمية.

٣٩ - **السيد علي أوجلي** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن موضوع تمويل التنمية يتسم بأهمية بالغة، خاصة في ضوء السياق الحالي لندرة تدفقات رؤوس الأموال الخارجية للدول النامية وسرعة تقلباتها، الشيء الذي من شأنه أن يؤثر، بشكل خطير، على مجهودات الدول النامية الرامية إلى تسريع تنميتها واندماجها في الاقتصادات المتعولمة. وقد امتد أثر الأزمة المالية الطاحنة ليشمل جميع الدول النامية، وأصبحت أقل البلدان نموا تعاني من تناقص المساعدات الرسمية وعبء الديون الطاحنة وانخفاض العائدات من التصدير الذي يعزى إلى تدني أسعار السلع يالاضافة إلى عدم الوجود الفعلي للاستثمار الأجنبي المباشر، والمصاعب الجمة التي تواجه هذه البلدان في تعبئة الموارد المحلية، جرّاء برامج التكيُّف الهيكلي المفروضة عليها من قبل صندوق النقد الدولي. وأضاف قائلا إن الدول الأكثر تقدما مُنيت بضربة موجعة جراء الأزمة المالية التي اتسمت بالتدفقات العكسية الهائلة والفجائية لرؤوس الأموال، الشيء الذي تمخض عنه تدنٍ في الاقتصاد الحقيقي بشكل لم يسبق له مثيل.

٤٠ - ومضى قائلا إن النظام المالي العالمي يعاني من قصور خطير، وهو لا يأخذ في الاعتبار مصالح وطموحات الدول النامية. ولا يوجد ثمة اختلاف بين الدول على أن النظام المالي العالمي الحالي يحتاج إلى إصلاحات أساسية. وقال إن التحدي الرئيسي في هيكلة النظام العالمي هو جعل النظام يستجيب بطريقة وافية لمتطلبات التنمية. ففي هذا السياق فقط، يمكن أن يوفر العمل التحضيري للاجتماع الرفيع المستوى الخاص بتمويل التنمية، الذي يعطي لجميع البلدان فرصة لإجراء حوار مفتوح وصريح ولاتخاذ إجراءات جدية وفعالة.

٤١ - وأردف قائلا إنه لا يزال يتعين التوصل إلى اتفاق بشأن نوعية الحدث الرفيع المستوى، وبنود أعماله وعملية التحضير له. وذكر أنه لا يجب أن يكون الحدث هو غاية في نفسه، بل يجب أن تنطلق عنه سلسلة من

العمليات المتعاقبة لحوار رفيع المستوى عن المواضيع التي تتعلق بتمويل التنمية. وينبغي أن تكون المساعدات الإنمائية الرسمية وموضوع الديون والاستثمار والتجارة، مضمّنة في بنود الأعمال بطريقة متساوية ومنسجمة فيما بينها. وينبغي أن تؤدي الأمانة العامة للأمم المتحدة دورا بارزا في عملية التحضير للحدث، وخاصة الهيئات التي تعالج مواضيع المساعدات الإنمائية الرسمية للتنمية، والديون، والاستثمار والتجارة، ويشمل ذلك على وجه الخصوص منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) واللجان الاقتصادية الإقليمية. كما يجب دعوة منظمات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية وأصحاب المصالح الآخرين، كالقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية المشاركة، حيث تلعب منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) دورا رئيسيا في هذه العملية.

٤٢ - السيدة كريشنا (الهند): قالت إنها تضم صوت وفدها لتؤيد البيان الذي أدلى به رئيس غيانا بإسم مجموعة الـ٧٧ والصين. وقالت إن التمويل من أجل التنمية سيكون موضوعا ذا أهمية بالغة بالنسبة لمصداقية الأمم المتحدة في العقود المقبلة. وأضافت قائلة إن المجتمع الدولي بذل غاية الجهد في التسعينات في التفاوض حول مجموعة من الأولويات في إطار المؤتمرات الرئيسية المعنية بالبيئة، والسكان، والتنمية، والتنمية الاجتماعية والموئل، والمرأة والتنمية. وما أن كادت الأمم المتحدة تكمل عملية الاستعراض كل خمس سنوات لكثير من هذه المؤتمرات، إلا وتبدت أمور عدم كفاية الموارد المعبأة وفتور التعاون الدولي حتى في المجالات ذات الأولوية، ومن ثم ظهرت أهمية الإجراء الحالي.

٤٣ - واستطردت قائلة إن الأزمات التي حدثت مؤخرا، ومن بينها الأزمة الآسيوية، قد أعادت إلى الأذهان التكلفة البشرية والاجتماعية التي فوق الاحتمال نتيجة نقص الأطر المؤسسية الدولية ونتيجة أوجه القصور في النظام. وبعد الهبوط المفاجىء في تدفقات رؤوس الأموال إلى جنوب شرق آسيا، هناك ما يزيد على ١٣ مليون شخص فقدوا وظائفهم وانخفضت أجورهم بنسبة تتراوح من ٤٠ إلى ٦٠ في المائة. وحتى لو ظهرت الآن بوادر انتعاش وأخذت المؤشرات تعود تدريجيا إلى الأوضاع الطبيعية، لا ينبغي أن يغيب عن البال أنه يلزم الكثير جدا من الوقت لعلاج المآسي الإنسانية. وعلاوة على ذلك، فإن الأزمات المالية تبدو متكررة بشكل متزايد وأكثر شدة، وبدأ يصبح من المفهوم أنها نتيجة قصور الأداء في الأسواق الرأسمالية الدولية، وأن العمل العالمي مطلوب للتغلب على هذا القصور. وذكرت أن بعض الناس يعتقدون أيضا أن التكاليف الاجتماعية والبشرية هي الثمن الذي يتعين دفعه من أجل الرفاهية الإضافية الناجمة عن العولمة والتحرر الاقتصادي.

٤٤ - واستطردت قائلة إن العولمة قد فتحت الباب أمام فرص جديدة كثيرة في أرجاء العالم، عن طريق زيادة التبادل التجاري، واستحداث تكنولوجيات جديدة، والاستثمار والتوسع في الاتصالات. بيد أن العولمة لا تضمن شيئا فيما يتعلق بالأنشطة التي تعد بالغة الأهمية للتنمية الاجتماعية والبشرية، مثل التعليم والصحة والحماية البيئية، التي لم يتخذ السوق تدابير احتياطية لها. وحيث انسحبت الدول من الأوساط الاقتصادية التي تتميز بملاحقة مسعورة بالكفاءة والقدرة التنافسية المتزايدة دوما، انخفضت حرية العمل الاجتماعي والسياسي لدى الحكومات، مما نتج عنه مزيد من تركيز الثروة والسلطة. وكما أظهرت الأزمة المالية الأخيرة، كان السوق أبعد ما يكون عن كونه معصوما من الخطأ، حيث كان عرضة لإساءة تقدير المخاطر، مما أشعل نار عدم الاستقرار المالي. وأخيرا، فإن الثغرة بين الفائزين والخاسرين مازالت تتوسع بسبب انطلاق العولمة بشكل لا يقاوم.

٤٥ - وأضافت قائلة إن التحدي الحقيقي أمام المجتمع الدولي ليس وقف مسيرة الأسواق العالمية التي يتعذر وقفها، بل هو إعادة النظر في إطارات المؤسسات والنظم التي عملت تلك الأسواق من خلالها. وينبغي استنباط آليات يمكن بها لجميع الحكومات، وخصوصا حكومات البلدان النامية المعوزة، الاشتراك بها في تشكيل البناء المالي الدولي بغية إدارة الظواهر الاقتصادية بشكل أفضل ومنع ظهور الأزمات. وتعتبر سبل العمل هذه ضرورية أيضا بغية مواجهة الحاجة العاجلة إلى التماسك بين نظام التجارة العالمية، والنظام المالي والنقدي. وقد ظهرت في الوقت الحالي فرصة فريدة للقيام بذلك، عندما صارت الإطارات التجارية المتعددة الأطراف موضع مراجعة وخصوصا في اتفاقات جولة أوروغواي، وعندما صارت المؤسسات المالية يعاد تشكيل هياكلها وإصلاحها. وحيث أن أسواق المال نمت بشكل هائل، فقد كان من الصعب بدرجة متزايدة التفرقة بينها وبين التجارة في السلع والخدمات. ومن الواضح أنه لم يعد يوجد بعد الآن نظام للتبادل التجاري المتعدد الأطراف القائم على قواعد، مع وجود آليات تتجه نحو الفوضى وعدم الاستقرار في النظام المالي الدولي. ولا ينبغي نسيان أن صندوق النقد الدولي قد أنشىء في محاولة لضمان الاستقرار المالي الذي بدونه ما كان يمكن أن يقوم نظام التبادل التجاري الحالي المتعدد الأطراف. ويتعين الآن إضافة مشاكل الديون الخارجية، والمساعدات الإنمائية الرسمية والمصادر المبتكرة للتمويل إلى تلك العوامل التي تعيد تشكيل البناء المالي وعوامل التنسيق بين التجارة والموارد المالية.

٤٦ - وأشارت إلى أن الفريق العامل المعني بالتمويل من أجل التنمية قد نجح في خلق مناخ من الثقة. فقد أحيا جميع القضايا التي يتعين تناولها في جدول أعمال الحدث في سنة ٢٠٠١ وحدد الطرائق الخاصة بالعملية التحضيرية التي ينبغي، من أجل ضمان المعالجة الشمولية لجميع عناصر التمويل من أجل التنمية، أن يضطلع بها على جميع المستويات، بما في ذلك المستويات الإقليمية ودون الإقليمية وأن تكون قادرة على دعوة أفرقة خبراء لمعالجة مسائل متخصصة. بل والأهم من ذلك، ينبغي أن تسترشد هذه الممارسة بروح التعاون التي ميزت المفاوضات حول قراري الجمعية العامة ٥٢/١٧٩ و ٥٣/١٧٣، وتسترشد بأعمال الفريق العامل المعني بالتمويل من أجل التنمية.

٤٧ - **السيد غيروس** (بيلاروس): قال إنه يحبذ عقد حدث رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية. ورحب بتقرير الفريق العامل الذي أدى مهمته على خير وجه رغم تعقد المسائل التي بحثها. وأضاف أن توصيات الفريق العامل يمكن تصورها وتفهمها جيدا ولها ما يبررها. واستدرك قائلا إنه يأسف لأن التقرير لم يتضمن فرعا محددا بوضوح عن الشكل الذي يتعين أن يتخذه الحدث الرفيع المستوى. فهذا الشكل ينبغي البت فيه بتوافق الآراء، من بين الخيارات الممكنة الكثيرة، قبل انتهاء الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. وأضاف قائلا إن من الأمور الأساسية أن تُمثَّل الدول على أعلى مستوى ممكن في الحدث، دون استبعاد اشتراك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وسوف تكون نتائج الحدث الرفيع المستوى حاسمة بالنسبة لتنمية الدول وللتقدم نحو حل للمشاكل الاجتماعية - الاقتصادية والإيكولوجية أثناء العقود الأولى من القرن القادم.

٤٨ - وأضاف قائلا إن الفريق العامل يستحق الثناء أيضا لأنه وضع اقتراحات متوازنة، تراعي تطلعات مختلف فئات الدول، ومن بينها جميع تلك الدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال. وطالب بأن يتضمن صوغ جدول الأعمال النص على استعراض الطرق الكفيلة بالحصول على الموارد المالية الوطنية وباستعمالها بكفاءة وفعالية، والطرق التي تسمح باشتراك مصادر تمويل إضافية، وبإعادة إنشاء عنصر القابلية للتنبؤ في النظام الدولي

للتجارة والموارد المالية، وهو النظام الذي يتعين على البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال، أن تندمج فيه سريعا.

٤٩ - واستطرد قائلا إنه سيكون من الضروري أيضا اتخاذ موقف إزاء النتائج الممكنة التي تتوقعها الجمعية العامة من الحدث الرفيع المستوى، حيث أن هذه النتائج هي الوسيلة الوحيدة لتأكيد الجدوى العملية للحدث الرفيع المستوى، والتي نفد الصبر في انتظارها في كثير من الأوساط. والشكل المعتزم استخدامه سيكون من قبيل الأفضلية، هو الشكل الذي يسترشد بالخبرة الغنية المكتسبة أثناء المؤتمرات الهامة التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا، رغم أنه ينبغي التأكيد على الطابع الفريد للحدث الرفيع المستوى في سنة ٢٠٠١. واختتم قائلا إن بيلاروس سوف تتعاون بنشاط في الأعمال التحضيرية للحدث.

٥٠ - **السيد حنيف** (باكستان): قال إنه يضم صوته مؤيدا البيان الذي أدلى به ممثل غيانا نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين. وفيما يتعلق بالحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية والذي سيعقد في سنة ٢٠٠١، والذي مازال يتعين البت في مسألة الطرائق الخاصة به، فإن وفده يدعو إلى عقد اجتماع رفيع المستوى مستقل وتابع للأمم المتحدة، مع وجود جدول أعمال شامل له، كما اقترح أن تعتمد العناصر المرفقة بتقرير فريق الجمعية العامة العامل المفتوح باب العضوية المخصص لتمويل التنمية باعتبارها جدول أعمال الاجتماع. وأضاف قائلا إنه يفهم أنه ربما كان من غير المستصوب اتخاذ قرارات نهائية بشأن شكل الاجتماع وجدول أعماله ونطاقه في المرحلة الحالية، وأن تترك هذه المسائل للعملية التحضيرية التي ستبدأ في سنة ٢٠٠٠. ومع ذلك، من الممكن بحث الطرائق المتعلقة باشتراك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وغير ذلك من المؤسسات ذات الصلة بغية ضمان مشاركتها الفعالة.

٥١ - واستطرد قائلا إن الحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بالتمويل من أجل التنمية ينبغي أن يطلق عملية خاصة بالإفراج عن الموارد من أجل التنمية من جميع أنحاء النظام الاقتصادي العالمي، بما في ذلك القطاعات الاقتصادية والمالية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدات الإنمائية الرسمية المعززة، وتحقيق جميع أهداف التنمية المتفق عليها دوليا. وينبغي للحدث أيضا أن يكفل إيجاد بيئة اقتصادية دولية مواتية. فالحدث يدور حول الإنصاف وإضفاء الطابع الإنساني على العولمة. فينبغي أن يكون إيماءة حقيقية لالتزام المجتمع الدولي بتوفير موارد مالية للتنمية والقضاء على الفقر.

٥٢ - السيد سوه داي - ون (جمهورية كوريا): قال إن عولمة الاقتصاد ترافقها شواغل مقلقة متزايدة إزاء عواقبها غير العادلة وغير المؤكدة، وإزاء تهميش البلدان النامية. ولذلك ينبغي للجنة أن تعالج موضوع التمويل من أجل التنمية، وينبغي أن تبت على وجه الخصوص في شكل ومضمون الاجتماع الرفيع المستوى المقرر عقده في سنة ٢٠٠١. وفيما يتعلق بشكل الاجتماع، من الأمور الأساسية ضمان اشتراك جميع أصحاب المصلحة على المستويين الوطني والدولي في الحدث نفسه وفي العملية التحضيرية. ويتطلب الأمر التعاون مع منظمات مثل منظمة التجارة العالمية ومؤسسات بريتون وودز من أجل تعزيز التآزر.

٥٣ - وفيما يتعلق بالمضمون، قال إن موضوع تعبئة الموارد الخاصة لتمويل التنمية يعتبر هاما على وجه الخصوص. وبالتالي ينبغي أن تركز المناقشات على تعزيز السياسات العامة والقدرات المؤسسية على الصعيدين الوطني والدولي، لترويج التبادل التجاري وتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي. وينبغي أن تتناول المناقشة طرق مساعدة البلدان النامية على استحداث تكنولوجيات عصرية للمعلومات والاتصالات وتطبيق هذه التكنولوجيات، دعما للأهداف الإنمائية في هذه البلدان. وأضاف قائلا إن دور التمويل العام يعتبر هاما جدا من أجل القضاء على الفقر. وقال إن استمرار تدهور المساعدات الإنمائية الرسمية يثير الانزعاج بصفة خاصة في هذا الصدد. وبناء على ذلك، هناك حاجة إلى إعادة تأكيد الالتزامات السياسية من أجل عكس الاتجاه والسماح للبلدان النامية بالتصدي لتحديات العولمة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تتناول المناقشة مشكلة الديون الخارجية بغية إيجاد آليات تمويل مبتكرة مثل آلية التنمية النظيفة المنصوص عليها في بروتوكول كيوتو.

٥٤ - وأردف قائلا إن المشاكل المؤسسية ينبغي أن تعالج بطريقة شاملة وينبغي للأمم المتحدة أن تساعد على تحسين البناء المالي الدولي وأن تستكمل الإجراءات التي اتخذتها فعلا مؤسسات دولية أخرى. وينبغي لها أيضا أن تعمل على تعزيز الشفافية والمساءلة على الصعيدين الوطني والدولي. وأخيرا، يجب أن تكون هناك شراكات قوية بين الشمال والجنوب وبين القطاعين العام والخاص وفيما بين الدول والشركات والمؤسسات الدولية والأفراد بغية معالجة المسائل المتعددة الأطراف في تمويل التنمية ولتسخير فوائد العولمة. وينبغي أن يكون بالإمكان أيضا أن يشارك جميع أصحاب المصالح ذوي الصلة في الحدث الرفيع المستوى بغية التعجيل بتقدم الهدف المشترك المتمثل في التنمية المستدامة.

٥٥ - **السيد ليسك** (منظمة العمل الدولية): قال إن تمويل التنمية يرتبط ارتباطا مباشرا بولاية وبرنامج عمل منظمة العمل الدولية، التي تعنى على وجه الخصوص بأثر تحرر رأس المال على النمو وعلى خلق فرص العمل، وتعنى كذلك بهيكل العمالة وعدم المساواة في الأجور وعدم الأمان في الدخول. وأضاف قائلا أن أكثر المسائل إلحاحا دون شك هي إصلاح النظام المالي الدولي. فقد أظهرت العولمة أن النظم المتصفة بالهشاشة وعدم الاستقرار ترتبط ارتباطا وثيقا بالأزمات الاقتصادية والمشاكل الاجتماعية.

٥٦ - ومضى قائلا إن هبوط المساهمات المقدمة في شكل معونات، وخصوصا التدهور المستمر في حصة صافي المساعدات الإنمائية الرسمية في الناتج المحلي الإجمالي لدى البلدان المانحة، قد أدى إلى زيادة الاعتماد على القروض الخاصة في سوق رؤوس الأموال الدولية. وقد أظهرت الأحداث الأخيرة كيف يمكن أن تكون الأزمات المالية معدية للغاية. فمن وجهة نظر العمالة والشواغل الاجتماعية، من الأهمية الفائقة إيجاد طرق لحل الأزمات المالية دون المرور بانكماشات اقتصادية شديدة وزيادة عاتية مترتبة على ذلك في العمالة والفقر. ومضى قائلا إن الإصلاح على الصعيد الدولي سوف يحتاج إلى تكملته بتغييرات في السياسة المحلية التي تهدف إلى الحد من سرعة التأثر بالأزمات المالية.

٥٧ - وتابع كلامه قائلا إن من الضروري أيضا أن تقوم البلدان النامية بإنشاء نظم مالية تتصف بالشفافية وبالتنظيم الجيد، بما في ذلك آليات لرصد ومراقبة تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل. وينبغي أن تستكمل النظم المالية من هذا القبيل ببعد اجتماعي قوي كوسيلة لتعزيز الحماية الاجتماعية، وذلك بإدخال إجراءات، على

سبيل المثال، التأمين ضد البطالة أو توسيع نطاق الشمول في المساعدات الاجتماعية. وقال إن منظمة العمل الدولية مقتنعة بشدة بضرورة إدراج مشاكل العمل والسياسة الاجتماعية بشكل كامل في السياسة الاقتصادية العالمية. واختتم كلامه قائلا إن إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في مكان العمل تصلح صكا من الصكوك لتعزيز الحماية الاجتماعية وللإسهام في السياسات المالية والاقتصادية التي تعد أكثر أهمية من ناحية البعد الاجتماعي.

٥٨ - **السيد فهمي** (مصر): قال إن موضوع تمويل التنمية يعد من الأهمية بمكان لدرجة أنه ينبغي أن يحظى بالاهتمام الفائق الجدير به في إطار الإعداد للحدث رفيع المستوى المقرر عقده خلال عام ٢٠٠١. وأضاف قائلا إن الأفكار التنموية الجاري الترويج لها حاليا في إطار منظومة الأمم المتحدة وفي إطار المنظمات الاقتصادية الدولية متعددة الأطراف تتجه جميعا نحو تنسيق الجهود لدفع عجلة التنمية في إطار شامل ومتكامل يضع في الاعتبار تشابك عناصر التنمية وأهمية إيلاء البعد الإنساني أولوية خاصة في هذا الإطار. إلا أنها جميعا، تتفادى إلى حد كبير، سواء مصادفة أو عمدا، الحديث عن عاملين في غاية الأهمية يعتبران بمثابة شرطين أساسيين لتحقيق أي طفرة تنموية جدية على المستوى الدولي، وهما توافر التمويل، والاختلالات الهيكلية في آليات عمل الاقتصاد الدولي التي تحول دون تمكن الدول النامية من الاستفادة من عمليات الإصلاح والتطوير الاقتصادي في جني ثمار التنمية. وبالتالي يجب أن تكون الأولوية للنظر في هذين الموضوعين في إطار الإعداد للحدث رفيع المستوى، بدلا من محاولة قصر الموضوع على الإصلاحات الداخلية المطلوبة وتجاهل الشروط الأساسية المطلوبة لدفع عجلة التنمية. ومضى قائلا إن أي تناول متوازن لموضوع تمويل التنمية يجب أن يشمل جميع العناصر الحاكمة في الموضوع وليس خلطا للأولويات ومحاولة صرف النظر عن العوائق الهيكلية القائمة في النظام الاقتصادي الدولي. وفي الوقت نفسه، فإن محاولة قصر تناول موضوع تمويل التنمية على مسألة تنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة في عقد التسعينات بحجة أنها تمثل جدول الأعمال الدولي للتنمية يعد بمثابة تسطيح للأمور ومحاولة لتفادي جوهر المشاكل التي تواجهها عملية التنمية. فالمؤتمرات الدولية للأمم المتحدة في عقد التسعينات تمثل أساسا لا غنى عنه لتناول مشاكل التنمية وتلعب دورا مكملا لمسألة تمويل التنمية، وليست بديلا عن تناول الأبعاد الاقتصادية الحيوية لعملية التنمية.

٥٩ - واستطرد قائلا إن وفد مصر يشيد بالروح البناءة التي سادت توصيات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المخصص لتمويل التنمية، ويتطلع الوفد إلى أن تسود نفس الروح بين الشركاء من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، خاصة مع الإدراك بأنه من غير الممكن تحقيق أي نتائج ملموسة في هذا الإطار دون المشاركة الفعّالة للبلدان النامية وأخذ مصالحها في الاعتبار، وذلك حتى لا يتعرض الاقتصاد الدولي إلى أزمات مماثلة لتلك التي شهدها خلال العامين الماضيين، التي يرجع جزء أساسي منها إلى تجاهل المشاركة الفعّالة للبلدان النامية في آليات اتخاذ القرار على المستوى الدولي. وأضاف قائلا إن وفد بلده يود إبراز أهمية مشاركة المؤسسات الاقتصادية الدولية متعددة الأطراف دون أن يكون التركيز على إحداها دون الأخرى، وأهمية أن تشمل العملية التحضيرية جميع الأطراف في معادلة التنمية في ضوء الآليات التي يتم الاتفاق عليها في إطار العملية التحضيرية لتلك الغاية. واختتم قائلا إن الأمم المتحدة لها دور محوري وأساسي في هذا السياق، وفقا لما تضمنه الميثاق، وباعتبارها المحفل الدولي الرئيسي الوحيد، كما تتسم هيئاته المختلفة بالشفافية والديمقراطية اللازمة للتعامل مع مثل تلك الموضوعات.

٦٠ - **السيد شاف** (المراقب عن سويسرا): قال إن وفده يضم صوته مؤيدا فكرة تنظيم اجتماع دولي رفيع المستوى في سنة ٢٠٠١ لبحث مختلف جوانب تمويل التنمية. وينبغي أن يكون برنامج عمل الاجتماع جيد الإعداد وأن يركز على الطرائق الوطنية والدولية للدعم المالي للتنمية، وذلك لكي تصبح مسألة التمويل المباشر للتنمية جزءا يدرج داخل إطار أوسع يشمل كلا من السياسة الاقتصادية والمسائل المعيارية. وأضاف قائلا إن الحدث رفيع المستوى ينبغي أن يكون نقطة الانطلاق لإعادة تنظيم مناسبة ومنظمة بوضوح في النظام الراهن لتمويل التنمية. ولهذا ينبغي أن يوجه الاجتماع التوصيات ليس إلى المؤسسات المتعددة الأطراف فحسب، بل أيضا إلى المؤسسات الثانية وإلى كامل طائفة الجهات الفاعلة في مجال التنمية، بما في ذلك الجهات الفاعلة الوطنية. ويجب أن يعمل الاجتماع والعملية التحضيرية، على أن يجمعا معا، بروح الوضوح والصراحة والحوار، جميع الشركاء الرئيسيين، بما في ذلك الحكومات والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، وكذلك مؤسسات بريتون وودز، والمصارف الإقليمية ومنظمة التجارة العالمية. ومضى قائلا إن وفده قد أخذ علما بالاقتراح الذي مفاده أن تشترك في رعاية الاجتماع الأمم المتحدة ومؤسسات أخرى، بيد أن وفده يخشى أن تسفر هذه الخطوة عن ضياع وقت ثمين. وأضاف أن هناك مزايا أكبر في اتباع صيغة تقليدية وراسخة، يمكن تحسينها واستكمالها بطرق مبتكرة. وعلى أي حال، من المأمول فيه أن تتخذ قبل انتهاء الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة أية قرارات رسمية ضرورية بشأن البدء في الأعمال التحضيرية للاجتماع، وذلك ليتسنى بدء تنظيم الاجتماع في سنة ٢٠٠٠، استنادا إلى توجهات واضحة ومبادئ توجيهية تكفل النجاح للاجتماع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.

- - - - -